

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
الجامعة

المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية

بحث مقدم من قبل

الأستاذ المساعد

الدكتور حسين عجلان حسن
رئيس قسم العلوم المالية

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

الأستاذ الدكتور

محمد طاقة / عميد الكلية
بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة
والمصرفية

إلى

المؤتمر العلمي الثالث المشترك

بين جامعة الإسراء الخاصة / الأردن وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المنعقد للفترة من 28-29 / نيسان / 2009

المحتويات

مقدمة :

أولاً : التأصيل التاريخي لتطور المنظومة الرأسمالية .

ثانياً : التحليل الاقتصادي لأزمات النظام الرأسمالي .

ثالثاً : النظريات الاقتصادية المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي .

رابعاً : الأزمة الاقتصادية العالمية طبيعتها وولادتها الفكرية .

" منهجية البحث "

مشكلة البحث :

قام النظام الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والمهيمن على العرب لمحاربة أي أفكار تعارض توجهاته وتقديم نفسه كبديل وحيد ، إلا إنه في السنوات الأخيرة فقد مصداقيته وراح يفتعل الحلول لأزمة سيولة خانقة لكن دون جدوى . وقد وقف العالم كله مندهشا إزاء انهيارات مفزعة في أسواق المال والأسهم والسندات في اقتصاديات دول كافة إنها الأحسن والأفضل اقتصادياً وقد بدأت الانتقادات توجه إلى هذا النظام من دول النظام نفسها ، ثم برزت ضمناً محاولات لإيجاد بديل له لأنه لم يعد من المنطق ومع الضرورات التاريخية ترك مقدرات الشعوب تسير وفق تطورات فكر أثبتت السنين والتجارب التاريخية فشله .

أهمية البحث :

شهد عام 2008 تراجعاً حاداً في أسواق الاستثمار العالمية تبعتها شحة دولية في السيولة وتذبذب في أسعار النفط مما انعكس سلباً على ميزانيات الدول النفطية ، هذا البحث يكتسب أهمية من واقع دولي يؤثر سلباً على اقتصاديات أغلب دول العالم وبخاصة الدول النفطية .

فرضية البحث :

أن عقم النظام الرأسمالي وتناقضاته وسعيه وراء تحقيق الأرباح العالمية الاقتصادية المتتالية منذ عام 1929 حتى عام 2008، وبأتجاه الدول الرائدة والسيطرة والرقابة على أداء المصارف في منح الائتمان سوى شهامة حقه لهذا العقم الخطير .

هدف البحث :

محاولة رسم معالم للنظام البديل للنظام الرأسمالي المتهرئ في ظل المآزق الذي يعاني منه الذي خلق كل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية منذ سنين طويلة .

هيكلة البحث :

جاءت محتويات البحث بأربعة محاور رئيسية وهي :

المحور الأول ، تضمن مراجعة تاريخية سرية لنشأة وتطور المنظومة الرأسمالية ثم تناول المحور الثاني تحليلا اقتصاديا لأزمات النظام الرأسمالي التي شهدتها منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا ، وقد استعرض المحور الثالث من البحث بالدراسة والتحليل أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي ، واختتم المحور الرابع الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في عام 2008 من حيث طبيعتها وولادتها الفكرية .

أولا : التأسيس التاريخي لتطور المنظومة الرأسمالية

تتفق كل الآراء ، أن الرأسمالية العالمية مرت بحسب المنهج التاريخي بعدة مراحل ، تطورت خلالها وسائل الإنتاج والعلاق بينها ، بدءا من انبثاق الرأسمالية التجارية (أثر الاستكشافات الميزانية وسيادة رأس المال التجاري) وصولا إلى سيادة رأس المال الصناعي في مرحلة الثورة الصناعية أبان مرحلة الاستثمار ثم الإمبريالية (وهي الرأسمالية الاحتكارية وتمثل المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية ، حيث سيطرت الاحتكارات والتجمعات الرأسمالية الضخمة على الإنتاج وتصريف السلع) ، والكل يتطابق في رأي مفاده أن الإمبريالية هي حالة سادت في الاقتصاد الرأسمالي منذ بدايات القرن العشرين ، حيث بدأت هذه الاحتكار تدب في الجسد الرأسمالي مخلفة علاقات معقدة ومتداخلة بين رأس المال المحلي والدولي من جهة وفصلا بين العمالة المحلية والدولية المتنقلة من جهة أخرى . ومن هنا تبين القول أن الرأسمالية قد سعت ومن خلال نتاج التطور التاريخي المادي إلى عالمية السوق فوق التناقض بين عمالية الاقتصاد وإقليمية السياسة ، كون السياسية بالضرورة إقليمية تحدها حدود الدول القومية وحدود السيادة الوطنية والقومية ، فقد كان التناقض الأساسي للرأسمالية هو مع الدولة القومية والقيود التي تضعها الدولة القومية في التعامل التجاري والاقتصادي والثقافي داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها .

وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة القومية تشكل عائقا أمام مقتضيات توسيع وتوحيد النظام القانوني والمالي الذي يحكمه . ومن أجل تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل أصبح من الضروري إقصاء الدول القومية نهائيا عن الطريق . حيث بزغ هذا التفكير منذ ظهور الشركات المتعددة الجنسية والانتقال إلى مرحلة دولية الإنتاج

، والتي كان لها الدور الكبير في ظاهرة العولمة **Gloablation** ، حيث أصبحت هذه الشركات هي المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد معولم يتزايد تكاملا . وبذلك شهدت هذه المرحلة حركة شديدة لرؤوس الأموال نحو قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير من الدول النامية ، وبذلك تم دمج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي . وهذا النمط من تقسيم العمل الدولي ظل سائدا حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، خرجت الرأسمالية الصناعية متعبة وكان ههما الأول والأخير هو العمل على إزالة العقبات والقيود كافة أمام استعادة عولمة الاقتصاد من جديد . وفعلا تم تحقيق ذلك من خلال ثورة صناعية جديدة في مجال المعلومات والاتصالات وتقنياتها ، وقد أدى هذا إلى تسارع عولمة النشاط الإنتاجي أو عولمة النشاط المالي . وقد لعبت الدور الرئيسي في عولمة النشاط الإنتاجي مؤسسات عملاقة هي الشركات المتعددة الجنسيات التي يصل عددها طبقا لتقرير الاستثمار العالمي (1995 C W) لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة إلى (75) ألف شركة تعمل من خلال (200) ألف فرع لها بلغ رصيد استثمارتها (2.7) ترليون دولار في عام 1995 وهي مسؤولة عن 1/3 الناتج المحلي الإجمالي العالمي و (75%) من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير .. وقد نشرت إحدى المجلات العالمية عن أكبر 500 شركة في العالم حيث بلغ إيرادات تلك الشركات الخمسمائة شركة (11) ترليون و 454 مليار دولار ، وإذا قارن هذه الأرقام مع مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم لسنة (1997) الذي كان أكثر بقليل من (28) ترليون ، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية (7) ترليون و 745 مليار دولار ، أما الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث بلغ (5) ترليون و 900 مليار دولار وهكذا يتضح لنا إن إيرادات الشركات المذكورة وليس الشركات كلها تمثل 149% من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا و 45% من الناتج المحلي للعالم كله ، و 194 % من الناتج المحلي لدول العالم الثالث . لذا فإن الثورة الصناعية الجديدة أدت إلى توسع في نشاط الشركات العالمية وما صاحب ذلك من تغيير جذري في نظم الإنتاج والإدارة وفي تقسيم العمل الدولي وفي دورة الدولة وأهداف السياسة العامة .

إن التطورات التي حدثت في النظام الرأسمالي عكست نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلسلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وبخاصة على تطور قوى الإنتاج حتى تمخض عن هذه التطورات ولأسباب وعوامل اقتصادية بالدرجة الأساس وغير اقتصادية أيضا قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 بين دول النظام الرأسمالي ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية ، وكان باعثها الحقيقي اقتصاديا إذ كانت ألمانيا تبحث عن أسواق لمنتجاتها وعن مستعمرات تمددها بالمواد الأولية والطاقة بأبخس الأثمان شأنها شأن الدول الرأسمالية الأخرى .

وبعد نهاية الحرب ظهرت أمريكا كقوة اقتصادية وسياسية جديدة وذلك بسبب ضعف جميع الأطراف المتحاربة ولتطورها في مجال الصناعة وهجرة عدد كبير من العقول والكوادر الأوربية إليها فضلا عن انتقال رؤوس الأموال إليها وبذلك تربعت أمريكا على عرش النظام الرأسمالي .

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة أدت إلى تغيير جذري في قوى الإنتاج ، حيث دخلت الآلات والمكينات بشكل واسع في العملية الإنتاجية وأصبح كل شيء مؤتمت بشكل كامل فتقلص دور الإنسان داخل العملية الإنتاجية فظهرت المشاكل الاجتماعية ومن أهمها مشكلة البطالة ، وفي هذه المرحلة (مرحلة الثورة الصناعية الثانية) اتسعت الفروقات الطبقيّة بشكل كبير وتباينت الدخول في الطبقة الواحدة نفسها على مستويات التعليم والصحة وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية الأخرى .

إن مرحلة العشرينيات تميزت بالرخاء الاقتصادي ومحدودية البطالة ، حيث عاشت المجتمعات بحالة توازن نسبي وعلى هذا الأساس سميت هذه المرحلة (بالعشرين الذهبية) . وفي نهاية العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات ظهرت بوادر أزمة اقتصادية عالمية كان من أبرز معالمها إنهيار أسواق المال وانهيار العملات الأساسية خاصة المارك الألماني وعانى الاقتصاد العالمي فترة كساد كبرى وظهرت بوادر البطالة شبة الكاملة التي قدرت في ذلك الوقت بحدود 30-40 مليون عاطل مما جعل الوضع الاقتصادي الدولي على حافة الإنهيار .

وفي نفس الفترة ، أي فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات ، ظهر الاقتصادي جون كينز ليضع نظريته المعروفة لمعالجة الأزمة التي كان يمر بها النظام الرأسمالي والتي ما عادت النظرية الكلاسيكية قادرة على حل معضلاتها بعد أن منيت بالفشل الذريع اقتصاديات السوق المفتوحة والتي كادت أن تسبب الإطاحة بالنظام الرأسمالي خلال فترة الكساد العظيم . فدعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية التي تشكل عاملا أساسيا في زيادة حجم الاستثمار والدخول في استثمارات جديدة لاستيعاب البطالة القائمة آنذاك . وفي خضم هذا الصراع الدائر داخل رحم المنظومة الرأسمالية بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية والتي كانت بواعثها هي الأخرى اقتصادية ، وجاءت الحرب كنتيجة موضوعية بطبيعة التطورات التي حدثت لتكوين النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية - الاجتماعية المستعصية الحل وهذا شأن كل الحروب في التاريخ . وقعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939 واستمرت إلى عام 1945 كلفت البشرية الكثير من الضحايا الذين كانوا ضحية جشع النظام الرأسمالي .

ونتيجة لهذه التطورات الدراماتيكية التي مرت بها البشرية بسبب الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية للنظام الرأسمالي والتي أدت إلى خوض حربين عالميتين قامت في النصف الأول من القرن العشرين أفرزت هذه الأحداث نظاما دوليا جديدا تميز بظهور قطبين دوليين تقاسما النفوذ فيما بينهما لكل منهما أيولوجية تختلف وتتناقض مع الأخرى ، إلا إنهما وجهان لعملة واحدة فكلاهما مادي وقد اختلفا على كيفية توزيع الثروات وكلاهما لا يستطيع تحقيق ما وعد به .. وبالرغم من تأسيس المنظمة الدولية للأمم المتحدة وبعثاتها ومؤسساتها وتأسيس مجلس الأمن الدولي واتفاقية بريتون وودز ومؤسساتها لصندوق النقد الدولي إلا إن القطبين دخلا حربا باردة في إطار مبدأ التعايش السلمي . وبدأ سياق التسلح بين القطبين وغزو الفضاء ، ونتيجة لكل ذلك ومن منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا حدث تطورا هائلا وسريعا في مجال العلم والتكنولوجيا وكان هذا التطور يمثل بحق (الثورة الصناعية الثالثة) التي دخل بها العالم القرن الجديد والتي تمثلت تجلياتها العلمية في ثورة المعلومات وشبكات ومنظومات الاتصالات المعقدة وغزو الفضاء والصناعات الإلكترونية والهندسة الوراثية والكمبيوتر وأجهزة الانترنت والصناعات العسكرية المتطورة مما أدى إلى تطور قوى الإنتاج بالشكل الذي لم تشهده البشرية خلال تاريخها وقد استطاع النظام الرأسمالي أن يوظف هذا التطور لصالحه من أجل تجاوز أزماته .

وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة اقتصادية عسكرية وسياسية وأصبح الدولار العملة الوحيدة التي تتحكم بالاقتصاد العالمي وبدأت الولايات المتحدة بفرض نظامها الرأسمالي على العالم وقد استخدم التحالف بين أصحاب رؤوس الأموال العالمية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية كوسيلة للهيمنة على الدول الأخرى في ذلك على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة المؤسسات الدولية كضرورة النقد الدولي الذي تمثل احدي هذه الأدوات من جهة أخرى . تبلور من خلال هذا كله تقسيم جديد للعمل الدولي وانتقل الصراع التقليدي بين رأس المال والعمل إلى صراع كوني يتمثل بالصراع بين دول الشمال التي تستحوذ على رأس المال والتكنولوجيا والقوة العسكرية من جهة ودول الجنوب التي تمتلك قوة العمل والمواد الأولية المهمة الأساسية للحياة من جهة ثانية .

وكنتيجة موضوعية لهذا التطور برزت ظاهرة تركز رؤوس الأموال بيد طبقة محدودة تمثل 1% من المجتمعات ، حيث خلق نمط الرأسمالية الانكلو أمريكية تفاوتات طبقيا هائلا بالثروة في كل مجتمع وحتى داخل المنظومة الرأسمالية . ففي الولايات المتحدة اصبح يمتلك 1% من سكانها حوالي 85% من تلك الثروة .

وإن هذا النمط الاقتصادي غير المتوازن تم تصديره لجميع دول العالم عبر العولمة الأمريكية ووفق آلياتها المعزولة .

هذا وإن خطورة الوضع الاقتصادي - السياسي - الاجتماعي في العالم اليوم يكمن في إن (30-50) مصرفا وما يتراوح ما بين (10-50) شركة إعلامية يسيطرون على العالم ويتحكمون بمصير جميع شعوب العالم وخلال ثواني قليلة (وكنتيجة لثورة المعلومات التقتية الهائلة) ممكن أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين للترك أي بلد مدمر بعد أن تستنزف احتياطياته وتطيح بعلمته الوطنية ليصبح عاجزا عن النهوض بمهامه الاقتصادية ، طبعا كل هذا حدث نتيجة للثورة الصناعية وثورة المعلومات التي أفضت إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فائض قيمة أكثر مما يجب مما يتطلب ذلك البحث عن أسواق تستوعب هذه الزيادة عن حاجة السوق المحلية وبذلك برزت الظاهرة الاقتصادية وانتشرت وتوسعت وكان هذا هو السبب في تحول الرأسمالية إلى أعلى مراحلها ألا وهي المرحلة الإمبريالية .

وطبيعي أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلقاتها بكل قوة بما حققوه من منجزات علمية وثقافية ومن هيمنة على رأس المال وهيمنة على وسائل الاتصالات العظيمة والاشراف المباشر على المؤسسات الدولية وما وصلوا إليه من هيمنة على إدارة الاقتصاد الكوني بكل الوسائل والسبل وحتى العسكرية منها إذا اقتضى الأمر .

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ، أن الاقتصاد الأمريكي الأمريكي أصبح اليوم يعاني من أزمات اقتصادية - اجتماعية خانقة التي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي والمتمثلة بالعجز المالي الكبير الذي تجاوز الـ (400) مليار دولار وحالات الإفلاس التي تجاوزت أكثر من (10% من إجمالي القوة العاملة)

والأهم من ذلك كله إذا قارنا هذا الوضع مع دول أوروبا الموحدة واليابان والصين تتأكد لنا حقيقة وهي نمو اقتصاديات دولية جديدة من الممكن أن تشكل قوى اقتصادية - سياسية يعتبر التوازن الدولي يضيع بحقل من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية أمرا مستحيل التحقيق بالشكل الذي يستوعب تطور قوى الإنتاج ويحقق تقسيما دوليا للعمل تتحقق فيه العدالة لجميع شعوب العالم .

ثانيا : التحليل الاقتصادي لأزمات النظام الرأسمالي

ما زال الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري ، وما زالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده ، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ، ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش . وكثيرا ما يطرح السؤال : هل استطاعت الرأسمالية أن تسيطر على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد عنها الأزمة ؟

والواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودورة الأعمال تكتسب سمات جديدة ،فالتدخل المتشعب للدولة في المجال الاقتصادي قد استبعد بعض الوقت حالات الإتهيار في الإنتاج التي عرفت في أزمة الثلاثينيات ، كذلك قد استبعد أيضا وقوع الدورات الطويلة التي كانت تستمر عشر سنوات ، فهناك الآن من العوامل ما يعمل على تخفيف حدة الأزمة وتقصير أمد الدورة .

ورغم ذلك إن الرأسمالية ليست في حى من الأزمات ، لأن القوى عفوية التي تعتبر مصدراً للتطور الدوري اي لتعاقب فترات الانتعاش والركود في الإنتاج في الاقتصاد الراسمالي ما زالت قائمة . غير أن الراسمالية تتمتع الآن بمثدرة كبيرة على مواجهة أزماتها الدورية ، إذ تتسم الأزمات الأخيرة بهاتين السمتين البارزتين وهما : أنها أزمات أقل حدة ، وأنها أقصر أمداً مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، لكنها صارت أكثر عمقاً .

فلقد أمكن التخفيف من الحدة التي كانت تتسم بها الأزمة ، انخفضت فترة استمرار الركود والكساد ، أصبحت بحدود 12-14 شهراً مقارنة بما كانت عليه 37 شهراً وخصوصاً خلال الأزمة العالمية في الثلاثينيات ، كذلك تتباين فترات انفجار الأزمة من بلد الى آخر . بحيث لم تعد تقع في آن واحد في جميع البلدان ، مما ساعد ذلك على مواجهتها ، كذلك تقلص مدى الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي في حدود تتراوح ما بين 8% و 5% في حين انخفض الإنتاج الصناعي الراسمالي في أزمة الثلاثينات بنسبة تتراوح 18% و 32% ، وفي ظل رأسمالية الدول الاحتكارية زادت عمليات الإحلال السريع للمكانن والمعدات ولكل رأس المال الثاني وأصبحت في هذه الفترة الاستثمارات تستخدم لتجديد وتطوير مستلزمات الإنتاج وليس لبناء مصانع جديدة ، حيث الطاقات الإنتاجية تعمل باقل من المستوى المطلوب ، مما أفضى الى تقصير زمن الدورة الاقتصادية والحقيقة هاتان السمتان الجديدتان للأزمات (أنها اقل حدة وأقصر أمداً) ترجع الى الظاهرة الجديدة التي أصبحت تتميز بها المنظومة الرأسمالية المعاصرة وهي قدرتها مع التكيف مع القرارات التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التكنولوجية والعلمية .

ومع كل هذا التغيير والقدرات التكيفية فقد شهدت البلدان الرأسمالية في السبعينات مثلاً أزمة اقتصادية شاملة بكل ما تنطوي عليه من ركود وبطالة بحيث تناولت كل جوانب الاقتصاد الرأسمالية وكانت مصحوبة في الوقت نفسه ولاول مرة في تاريخ الأزمات بتضخم يصعب التغلب عليه ن وتطورت هذه الأزمة الى أزمة النظام النقدي الدولي ثم تفاقمت أوضاعها فيما بعد بفعل أزمة الطاقة عام 1973 .

لقد صاحب هذه الأزمات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الراسمالية وخصوصاً في البداية تمثلت بزيادة معدلات التضخم وارتفاع نسب البطالة وبلغت هذه المعدلات والنسب ابعاداً خطيرة في مطلع الثمانينات ، إذ كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد نجحت في الحد من هذه المعدلات فانخفضت من 8.2%

في المتوسط للفترة 1976-1980 لتصل الى 5.8% لمتوسط الفترة 1981-1985 ووصلت الى 3.3% في عام 1986 فإن معدلات النمو الاقتصادي ظلت مع ذلك منخفضة . وهكذا فإن أزمة السبعينات ثم الثمانينات وكذلك أسلوب معالجتها صارت تخلق مشاكل عديدة وجديدة بالغة التعقيد ليس فقط للبلدان الصناعية وإنما للبلدان النامية أيضاً وذلك من خلال تيارات التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال . وعلى الرغم من قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن السمة البارزة التي ميزت التطور منذ منتصف السبعينات هي انتشار واستمرار عدم التوازن الاقتصادي ، وهكذا أصبحت الرأسمالية المعاصرة تواجه تناقضاً حديثاً هو أن نمو قدراتها الإنتاجية الجديدة إنما يضع عقبات عويصة في طريق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة لديها من مادية وبشرية ن ومن هنا فإن الوضع العادي للاقتصاد صار هو الركود طالما لم توجه قوى تعارضه ، وصار الاتجاه نحو الركود وهو الاتجاه الغالب ، وصار الصراع بينه وبين القوى التي تعارضه هو الذي يحكم مسار الاقتصاد الرأسمالي على النطاق العالمي .

وفي ظل التطور العلمي والتكنولوجي الراهن أصبح الاستثمار في المضاربة المالية يحل محل الاستثمار المنتج وأخذت معدلات نمو الاستثمار المالي تقدمه معدلات تحول الاستثمار الحقيقي . وأخذ جوهر الأزمة يتمثل في ظهور فائض في الإدخار عن الاستثمار ، فمن جانب زاد رأس المال الثابت وخصوصاً في مجال وسائل الإنتاج وأصبحت الأرباح المستمدة فيه غير كافية لحماية وزيادة معدلات الربح الاقتصادي ومن هنا سعت الاحتكارات لرفع الأسعار بانتظام من أجل رفع معدلات الأرباح ومن هنا بدأت مشكلة أو أزمة التضخم النقدي واتسعت حركة رأس المال النقدي وتزايد أهمية السوق النقدية والمصارف وبرز دورها في منح أكبر كمية من القروض وهذا الاتجاه لاخطر فيه طالما كان الإنتاج والتراكم النقدي يتجهان بشكل متوازن ، ولكن المشكلة تبرز عندما يتباطئ الإنتاج والتراكم إذ أن ذلك سيدفع حتماً نحو التضخم **Inflation** وفي هذه الحالة يزداد الميل نحو المضاربة حتى لقد انتشرت المضاربة في الولايات المتحدة في المساكن وازداد خطر التقلبات الحادة في أسعار الأوراق المالية مع إدخال الكمبيوتر على نطاق واسع في عمليات البورصة ، ومن هنا لم يكن انبهار البورصة في أكتوبر عام 1987 بداية بل نتيجة لسياسات التوسع المالي ، ويرى البعض أن التشابك المالي بين الدول الصناعية الكبرى يقترن بالضرورة باتجاه انكماش في الاقتصاد الرأسمالي فهي تحبذ سياسات مالية ونقدية محافظة حتى لود أدت إلى زيادة البطالة . وبذلك أصبحت الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الرأسمالي تؤدي إلى تعميق وانتشار آثار السياسات الانكماشية . ومن هنا كان الاتجاه الانكماشى طابعا للاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل تعاظم الاعتماد المتبادل . وبذلك انتصرت مدرسة النقويين التي ترى أن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة التضخم على المدرسة الكينزية التي ترى أن الاستقرار

الاقتصادي يتوقف على مكافحة الركود أكثر من مكافحة التضخم بل من وجهة نظرها أن مكافحة التضخم وسيلة تساهم في تعميق ونشر الركود .

ثالثاً : النظريات الاقتصادية المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي

لقد اتسمت الفترة الممتدة من 1945-1987 بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال ، والتفسيرات التي أكدت على انخفاض الأرباح ونظرية قصور الطلب الفعلي (Keynes) ، وآراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، وآراء مدرسة التوقعات العقلانية ن وآراء المدرسة المؤسسية .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الآن شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة دورات اقتصادية اتسمت في دورة منها تعتبر أن ازدهار اقتصادي تلتها ركود اقتصادي شامل ثم ازدهار اقتصادي من جديد لتكون بداية مرحلة لدورة اقتصادية أخرى ، وقد ظهرت هذه الأزمات والدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة في عام 1948 وعام 1953 ، أزمة عام 1957 ، 1973 ، 1980 ، 1987 ، 1996 ، والأزمة الأخيرة التي بدأت ملامحها منذ عام 2006 اتسعت مراحل كل دورة من هذه الدورات وتباينت فترتها الزمنية كما هي دورات وأزمات متكررة وليست دورية وهي غير منتظمة ، تعددت أسباب هذه الأزمات كان البعض منها بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي ، والأزمة الأخرى التي مرت بها الولايات المتحدة بسبب الحرب الكورية ، حيث بلغت فيها الدورة الاقتصادية القمة ليدخل الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي بدءاً من تموز 1953 الى أيار 1954 انعكس سلباً على النظام المحلّس الإجمالي الحقيقي الذي انخفض بنسبة (-2.6%) . وفي آب عام 1957 دخل الاقتصاد بمرحلة ركود انتهى في نيسان 1958 لنعكس سلباً على الناتج الحقيقي انخفض بمعدل (-2.7%) . وفي عام 1973 دخل الاقتصاد في أزمة بلغت الذروة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وانخفاض الإنتاج الزراعي ودخل الاقتصاد في مرحلة ركود شامل دامت (16) شهراً اثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الحديث وانخفض بمقدار (-4.9%) وفي عام 1981 دخل الاقتصاد الأمريكي في أزمة بسبب السياسة النقدية والضريبية المتشددة ليدخل الاقتصاد في مرحلة ركود انتهى في عام 1982 ظل حوالي 16 شهراً اثر سلباً على الناتج الحديث حيث انخفض بنسبة (-3.0%) .

ولتحليل تشير الأزمات والتصدعات الاقتصادية استعان المركز الوطني للابحاث الاقتصادية (NBER) بآراء وتفسيرات الاقتصادي فريش R-Frisch الذي ميز بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات

الاقتصادية ، حيث ميز Frisch أن الدوافع (الحوافز) هي الأسباب الخارجية اللازمة ، أما آليات انتشار الأزمات هي دائماً أسباب داخلية تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية .

إن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمة مقرونة بالتي تعرض لها النظام الاقتصادي الراسمالي للفترة منذ الحرب العالمية الثانية ولحد الآن .. أما آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخلياً ، تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمنتجة مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة . تتميز كل فترة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتحويل زيادة الاستهلاك والاستثمار . والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية ، لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه ، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان (التسليف) مقنناً ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي ، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي ، فيقل الطلب على العمالة وينخفض الخزين السلعي وبالتالي ينخفض الإنتاج فيظهر الركود . وبذلك يقول Frisch إن انخفاض فترة التسليف هو الأداة الفعالة داخلياً لنشر الأزمة .

وهناك نظرية أخرى مفسرة لأزمات النظام الراسمالي هي نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل الفائدة) حيث بين بعض الاقتصاديين أن تراجع الأرباح كانت السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للفترة 1945-1986 ، ويؤكدون أن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه الفترة الذي وقع الى تحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساسي لحدوث الأزمة بين الصدمات الخارجية (كارتفاع أسعار النفط الخام) مجرد شرارة لنشوب الأزمة ، اي الإنتاج الراسمالي قد أدى الى تراجع معدلات الأرباح والصدمات الخارجية تعد عامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة . وقد استند هؤلاء الاقتصاديون في إثبات صحة هذا التحليل ، بدراسة الحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة خلال العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، حيث تم تحديد ثلاث تصدعات أزمات اصابته تلك الاقتصادات والتي تم تحديدها بدقة في النصف الثاني من العقد السادس في الولايات المتحدة ، وفي عام 1973 في معظم البلدان الغربية وفي عام 1979 في فرنسا ، وقد فسر كثير من الاقتصاديين أن تراجع أرباح الإنتاجية يعود للأسباب التالية :

- 1- انفجار أزمة العمل في منتصف القرن العشرين وتغير سوق العمل النوعي مما تسبب بزيادة التكلفة الأجرية للإنتاج .

- 2- تدخل الدولة المتزايد والمتمثل بحصة النفقات العامة (نفقات الدولة ، السلطات ، الصمان الاجتماعي) الى الناتج المحلي الإجمالي .

- 3- تزايد العمل غير المنتج بسبب أنه غير مدفوع الأجر من الراسمالي وبالتالي لا يولد قيمة مضافة للتراكم ولا يمكن أن يحقق أرباح .